الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع فيها
ولو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم لكن قد بيّن في هذا الكتاب
اولا كونه معمولا او مرفوعا بعامل لبيان جميع العوامل وكيفية اي
وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام وتفصيله
وتمييز بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد هنا وقد صرح ايضا
ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب سابقا او غيرها
واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يسبق
فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده نحو ضرب زيد مثال لما اسند
اليه الفعل التام المعلوم واقائم الزيدان مثال لما نسب اليه ما بمعناه
نسبة تامة انه جملة فعلية ومثال ما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير
تامة نحو زيد قائم ونحو قائم ابوه وغير ذلك وهيهات زيدا اي بعد
مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لا مرانه جملة
فعلية والثاني من المرفوعات نائب الفاعل عدل عن قولهم مفعول
ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظ واظهر فانه لا يتناول
نحو درهما في اعطي زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه
يتناوله بحسب المعنى الاضافي اللغوي مع انه ليس منه وقدمه لئلا
يقع الفصل بين النائب والمنوب وهو ما مرفوع ولو محلا اسند
اصل فاعل اي نائب الفاعل
اي نسب اليه الفعل خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدأ التام خرج
به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل او ما بمعناه من

اسم

اسم المفعول نحو ضرب زيد وامضروب الزيدان ونحو زيد مضروب
او مضروب غلامه او هاشمي ابوه ولا يكونان اي الفاعل والنائب
الا اسمين او ما في تأويله اي الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما
مسندا اليهما غير ان النائب قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق
ان المتعلق قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل
نحو مر بزيد فيجب افراد عامله اي النائب الذي هو جار ومجرور
وتذكيره لانه من حيث انه هو لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا
فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتأنيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى
او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك فان
كلا منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع وان كان
مؤنثا يؤنث ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل في الفاعل
اصل الفاعل
لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في النائب
لاخذه حكم المنوب وفيه بحث لا يليق بيانه في هذا الكتاب ولا
حذفهما معا لكون النسبة مأخوذة في مفهوم عاملهما وضعا سوى المصدر
فلا يفيد بدونهما الا من المصدر وقد مر بيان حذفهما معا منه وكل
منهما من الفاعل والنائب قسمان مضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب
او غائب تقدم ذكره ولو معنى ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذي
هو قسم منهما ايضا اي كل منهما على قسمين مستتر اي منوي غير ملفوظ
حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بملفوظية لوجود اثار اللفظ فيه

اي البدل وعطف البيان
ككي انت وزيد

Copyright © King Saud University